حصة حمص هي الأكبر

وزير الإسكان لـ«الوطن»: ٦ آلاف شقة هذا العام و٧ آلاف للعام القادم

محافظ حمص: تعديل المخططات التنظيمية لمدن القصير والرستن والقريتين وتدمر

حمص- نبال إبراهيم

بيّن وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» أن محافظة حمص تعتبر من أكثر المحافظات تخصيصاً بالسكن ضمن خطة السكن بالوزارة، وأن كل البرامج الحكومية بالمحافظة انتهت تقريباً سواء إن كان سكناً شبابياً أم إبخارياً أو عمالياً، لافتاً إلى أنه يوجد هناك تخصيص بعدد جديد من الشقق السكنية قبل نهاية العام الجاري.

وأشار إلى أنه تم السماح بنقل التخصيص من بعض المناطق كالوعر وتلكلخ إلى غرب طريق حمص وستصدر الأسماء قبل نهاية هذا العام، كاشفاً أن عدد الشقق السكنية التي تم تخصيصها خلال هذا العام تجاوز ٦ آلاف شقة سكنية على مستوى كل المحافظات وبمختلف أنواع السكن الاجتماعي من شبابي وعمالي وادخاري، والعدد المقدر للعام القادم يتجاوز ٧ آلاف شقة مخصصة.

وبيّن عبد اللطيف أن نظام الضابطة العدلية أو تصديق المخطط التنظيمي يخضع للمرسوم رقم ٥ وهو عمل مؤسساتي يبدأ من الوحدات الإدارية وينتهي بالتصديق في الوزارة وأن هناك لجاناً مشتركة لذلك، موضحاً أن المخططات التنظيمية بحاجة إلى تدقيق وتمعن هذا الموافقة عليها لما لها من آثار كبيرة، حيث إنه في حال كان هناك مخطط تنظيمي ناجح يعني ذلك أننا نحصل على مدينة ناجحة.

وعن المخالفات القائمة والتجمعات السكانية المخالفة والموجودة على مدى أعوام، أجاب الوزير: إن المخالفات القائمة القابلة للتسوية سمح المرسوم ٤٠ بتسوية مقاسمها، أما المخالفات التي لا يمكن تسويتها فتخضع لنظام إزالة المخالفات من الوحدات الإدارية باعتبارها هي المسؤولة عن كل المخالفات الواقعة ضمن حدودها.

ولفت الوزير عقب اطلاعه على الأعمال الإنشائية في مشروع المجمع التنموي في قرية ربلة بريف القصير جنوب غرب حمص وعلى نسب الإنجاز فيه والصعوبات التي تواجه المشروع برفقة محافظ حمص، إلى دراسة إمكانية إعادة النظر بالجدوى الاقتصادية لهذا المشروع، وأكد خلال اجتماعه مع المديرين المعنيين بالوزارة في مبنى المحافظة حسن إدارة الموارد بما يتناسب مع الإمكانيات المتوفرة منها، واستمع منهم إلى تفاصيل واقع المشاريع التي تنفذ ونسب الإنجاز العمل لتذليلها.

من جانبه بين محافظ حمص بسام بارسيك لـ«الوطن» أنه تم رفع كل تعديلات المخططات التنظيمية إلى الوزارة وأن هذا الموضوع فني بحت ويحتاج إلى دراسة لتعديل المخطط الوظيفي لهذا المجمع بالتعاون مع وزارتي الزراعة والتجارة الداخلية.

ولفت إلى أنه تم البدء من العام الماضي بالتوعية باستخدام الطاقات البديلة (شمسية وريحية) لتوليد الكهرباء وتم تنظيم مؤتمر حول ذلك خلال العام الحالي برعاية كل من وزارتي الكهرباء والإدارة المحلية ونتجت عنه توصيات وتأسيس شركة في غرفة صناعة حمص وأخرى في غرفة التجارة لتوليد الطاقة البديلة، بحيث كانت البداية في مدينة حسياء الصناعية بمشروع طاقة بديلة تنتج ١٠ ميغا واط كمرحلة أولى و١٠٠ ميغا واط كمرحلة نهائية، متوقعاً أنه وبعد الإنتاج الأولى سيكون هناك تسارع أكبر في مشاريع الطاقات البديلة وأن المستقبل سيكون لمشاريع الطاقات البديلة بشكل عام.

بدوره أكد مدير مشروع المجمع التنموي في ربلة حسان إدريس لـ«الوطن» أنه يتم حالياً تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع على الهيكل المتضمنة الأعمال الإنشائية المدنية بقيمة مالية عقدية تبلغ ملياراً و١١٨ مليون ليرة سورية، مبيناً أن الأعمال الإنشائية للمشروع تمتد على مساحة ٩ دونمات وقد وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى حوالي ٤٠بالمئة ، لافتاً إلى أن المجمع سيتضمن وحدة تبريد ووحدة فرز وتوضيب الخضار والفواكه، اضافة إلى سوق للهال وسيعود بالفائدة على أهالي مدينة القصير والعديد من القرى الواقعة بريفها.

وتقص وأن القرار السليم يؤدي إلى نتيجة سليمة وأن الموضوع يتم العمل عليه حالياً، لافتاً إلى أنه تم العمل على تعديل المخططات التنظيمية لكل من مدن القصير والرستن والقريتين وتدمر، وأنه يتم حالياً العمل على تعديل نظام الضابطة في مدينة حمص وتم إرساله إلى الوزارة وحالياً هو قيد الدراسة.

وأشار المحافظ إلى أن إنشاء مجمع ربلة التنموي كان بقرار سابق من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مساحة إجمالية للمشروع تقدر بنحو ٥٨.٨ دونماً، وأنه سيتم إعداد دراسة

يأسف لأن عملية التشجير لم تجد الاندفاع من المجتمع والمنظمات

وزير الزراعة لـ«الوطن»: دعم الدواجن تم بزيادة ٣٠بالمئة من الأعلاف

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة قامت بتعديل المقنن العلفي ورفعه إلى ١٦٠٠ غرام بدلاً من ١٣٠٠ غرام لدعم مربي الدواجن الذين لديهم حيازة دون ٥ آلاف رأس وذلك بهدف مساعدة صغار المربين بالعودة إلى تربية الدواجن الذين ابتعدوا نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف وأسعار الصوص وضعف التسويق وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القوة الشرائية لدى المواطن الأمر الذي انعكس على صغار المربين من الصمود أمام تبدلات وتغيرات أسعار الأعلاف وتغيرات السوق ما تسبب بحدوث خسائر كبيرة وبالتالي خروجهم من الاستثمار خلال الفترة الماضية.

قطنا بيّن أن سعر المقنن العلفي يفرق حالياً بنسبة ٣٠ بالمئة عن أسعار السوق الحرة وبالتالي هذا التغير هو فرصة لعودة صغار المربين إلى تربية الدواجن وتوسيع التربية لتشمل أكبر مساحة على مستوى القطر.

في سياق آخر أوضح الوزير أن الوزارة تعمل حالياً على إطلاق الحملات الحراجية

حيث تم إطلاق أربع حملات تحريج أولها عيد الشجرة وهو عيد سنوي بآخر خميس من كل عام لكن عملياً الوزارة بدأت أعمال التحريج من ١١/١ من كل عام وحتى نهاية شهر آذار، لافتاً إلى أن مديريات الزراعة بعمالها وكوادرها تقوم حالياً بتحريج الأراضي المقرر تحريجها ضمن الخطة الزراعية للوزارة من المواقع الحراجية مع مراعاة تحريج المساحات التي تم الاعتداء عليها وحتى التي طالها الحريق في سنوات سابقة وإعادة الحراج إليها إضافة إلى ترقيع بعض المواقع الحراجية المتضررة خلال فترة الحرب، موضحاً أن التغيرات المناخية كان لها أثر كبير على الأشجار الحراجية المزروعة العام الماضي وتأخر هطل الأمطار وحالات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف كان لها تأثير على الغراس الحراجية المزروعة في العام الماضي حيث سيتم ترقيعها هذا العام.

وأضاف: عملياً تم اعتماد مبدأ جديد لتقييم الخطة الحراجية التي سيتم تقييمها حسب الأشجار الناجحة في مواقع الحراج في أشهر حزيران وتموز وآب وليس الأشجار المزروعة أي إن الإحصائية ستكون وفق المنفذ الفعلي من الأشجار التي نجحت وليس ما زرع.

وأوضح الوزير أن هناك حملة ثانية تتعلق بالمنظمات الشعبية والدولية حيث تمت إتاحة مواقع مفتوحة بمواقع الحراج لتحريجها من ممثلي المنظمات، لافتاً إلى أن الحملة الثالثة تتعلق بطلاب المدارس والجامعات والحملة الأخيرة هي التي تتعلق بالبلديات حيث تمت إتاحة الفرصة أمام جميع البلديات في كل المحافظات وإعطاؤهم كل الغراس الحراجية اللازمة لزراعة جوانب الطرقات والأرصفة الحراجية، وقال: لكن للأسف حتى الآن ليس هناك اندفاع كبير من المجتمع المحلي سواء من المنظمات أم البلديات للقيام بحملة التحريج وأحد أهم أسباب ذلك هو عدم توافر مستلزمات الري وبالوقت نفسه قد تكون حجوم الأشجار الحراجية التي تنتجها وزارة الزراعة لا تتناسب مع الحجوم المطلوبة زراعتها ضمن البلديات بينما ضمن الحدائق العامة وغيرها من الممكن زراعتها.

باحث ينصح وزارة المالية بإصدار تشريع يسمح بالتداول بالليرة السورية الإلكترونية

هيثم يحيى محمد

نصح الدكتور محمد فائز خضور وزارة المالية والجهات المعنية الأخرى بإصدار تشريع يسمح بالتداول بالنقود الإلكترونية (الليرة السورية الإلكترونية، وأن يتم وضع الضوابط القانونية الفنية لذلك.

وأشار إلى ضرورة- تطوير قانون التجارة السوري رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧ بحيث يشمل المعاملات التجارية الإلكترونية وبشكل خاص الضوابط الفنية والقانونية للأسناد التجارية الإلكترونية، والعمل على إصدار تشريع خاص بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل انطلاقاً من القانون النموذجي للأونسيترال بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لعام ٢٠١٧.

ورأى ضرورة أن يتم إشراك الفنيين في المجال الإلكتروني في وضع مشاريع القوانين وذلك لخبرتهم في فهم المسائل الفنية والمصطلحات التكنولوجية إلى جانب رجال القانون.

واقترح أن يتم الاستفادة من التحول الرقمي في توزيع الدعم الحكومي للمواطنين من الناتج القومي بحيث تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والالتزامات بأن يتم توزيع الدعم الحكومي بشكل متساو ونقدي مباشر على حسابات المواطنين المستفيدين من الدعم بشكل إلكتروني في بداية كل شهر، وربط صرف الدعم بمجموعة من الواجبات التي يجب أن تتحقق كشرط لصرف الدعم ومنها على سبيل المثال لا الحصر براءة ذمة مالية إلكترونية من المالية والكهرباء والمياه والاتصالات، والالتزام بإرسال الأبناء ممن هم في سن الإلزام إلى المدارس وغير محكوم بجرم شائن والمشاركة في الانتخابات.. الخ.

يشار إلى أن رئيس التنفيذ المدني في طرطوس القاضي محمد فائز خضور حصل منذ أيام على درجة الدكتوراه في القانون التجاري من كلية الحقوق في جامعة دمشق لمناقشة رسالة الدكتوراه في القانون التجاري بعنوان «النظام القانوني للأسناد التجارية الإلكترونية- دراسة مقارنة» تحت إشراف الأستاذ الدكتور هيثم الطاس عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق من خلال تحديده للنظام القانوني للأسناد التجارية الإلكترونية وحل إشكالياته العديدة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم وهو موضوع حديث ومهم جداً لما له من آثار قانونية واقتصادية مهمة.

ويقول خضور: لقد تناولت هذه الدراسة موضوع النظام القانوني للأسناد التجارية الإلكترونية في القانون السوري مقارنةً بالقانون الأردني والقانون المصري وقوانين الأونسيترال بشكل خاص، حيث تمت دراسة القواعد القانونية التي يمكن تطبيقها على هذه الصكوك الجديدة بحلتها، القديمة بوجودها، والمستمدّة من القواعد الخاصة بالأسناد التجارية الورقية، بعد تكييفها إلكترونياً، إضافة إلى ما تم إرساؤه من قوانين خاصة بالتعاملات الإلكترونية.

وأضاف: تم الانطلاق في هذه الدراسة من فرضيّة مسلّم بها مفادها أنّه من دون حماية قانونية لن تحقّق هذه المؤسسة النجاح في العالم الإلكتروني كما حقّقته في العالم الورقي، منوهاً بأن طبيعة البحث اقتضت أن يكون في بابين، الأول: للأحكام العامة للأسناد التجارية الإلكترونية، والثاني: للأحكام الخاصّة للأسناد التجارية الإلكترونية.

«دواجن اللاذقية» تعود لـ«الفحم الحجري»

حسن لـ«الوطن»: الأسعار لا توازي التكاليف ونصف المداجن توقفت عن العمل

اللاذقية – عبير سمير محمود

بيّن مدير منشأة الدواجن في اللاذقية باسم حسن لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار البيض والفروج يعود لارتفاع تكاليف الإنتاج والاستخدامات، من علف وبيطرة وخدمات أخرى، مضيفاً: إن لمبدأ العرض والطلب تأثيراً على الأسعار بالسوق بشكل عام.

وذكر حسن أن عدد المداجن المرخصة حوالي ٢٠٠ مدجنة نصفها متوقف عن العمل حالياً بسبب الخسائر، موضحاً إن المربي يتوقف عن تربية الدواجن بشكل مؤقت عند تراجع الأسعار ويعود لتربي من جديد عند ارتفاع السعر، وهذه الحال مستمرة منذ سنوات جراء عدم استقرار السوق.

وأشار إلى أن سعر البيضة حالياً ٣٥٠ ليرة (١٠٥٠٠ ليرة للطبق) ويباع في صالات المنشأة بـ١٠ آلاف ليرة، مؤكداً أنه متوافر ولا ينقطع أبداً عن الصالات التابعة للمؤسسة، مبيناً أنه يوجد في المنشأة ١٠٤ آلاف فرخة بيّاضة (٦ قطعان) تنتج يومياً ٢٠٠ صندوق من البيض، موضحاً أن الإنتاج من بداية العام حتى تاريخه وصل إلى ١٩ مليون بيضة.

ولفت إلى أن إنتاج المنشأة من الفروج يتم توزيعه على القطاع العام حصراً، بينما البيض يتم توزيعه على صالات المنشأة وصالات السورية للتجارة، مشيراً إلى أن مبيعات المنشأة تجاوزت ٥،٢ مليارات ليرة منذ بداية العام الجاري.

وبيّن حسن أن تكاليف الإنتاج والاستخدام باتت مرتفعة جداً، مقابل تراجع القدرة الشرائية للمستهلك، والحل الوحيد لتحريك السوق هو تحسين الدخل للمواطن بما يوازي تكاليف إنتاج أي مادة وليس الفروج أو البيض فقط، إنما جميع المواد، فعندما يزيد الدخل يتحرك السوق بالمجمل.

وأضاف مدير المنشأة: إن سعر كيلو العلف قفز إلى ٢٤٠٠ ليرة على حين كان قبل عشر سنوات لا يتجاوز ١٠ ليرات، ووزارة الزراعة تعطي المربي مقنناً علفياً حوالي ٢٠ بالمئة من الحاجة، إلا أنها حلول آنية لا تغني عن تحسين القدرة الشرائية للمستهلك. وأردف بالقول: إن تكلفة إنتاج كيلو الفروج تتجاوز ٧ آلاف ليرة ، منها ٥ آلاف ليرة علف لكل كيلو فروج، وألف ليرة لقاحات وأدوية، و١٥٠ ليرة تدفئة إضافة لتكاليف الخدمات الأخرى من محروقات وأجور حفّار وغيرها، مبيناً أنه وجراء تراجع القدرة الشرائية يضطر المربي لبيعه لأصحاب المحال بـ٦٥٠ ليرة للكيلو ما جعله خاسراً في الفترة الحالية.

ولفت إلى أن المداجن تحتاج شهرياً إلى ٢٠ مليون ليرة ثمناً للمازوت لتوليد الكهرباء في ظل برنامج التقنين القاسي، بما يؤمن التنفس للفراخ والتهوية والتعليف والإضاءة، مبيناً أنه إذا استمر قطع الكهرباء لنصف ساعة متواصلة تموت القطعان فوراً، لذا فإن الكهرباء ضرورية للحفاظ على حياة الفراخ بشكل عام.

وتابع قائلاً: إن المنشأة استغنت عن المازوت في مجال تدفئة الحظائر، واتجهت في ظل نقص مادة المازوت إلى الحل البديل «البدائي» وهو تدفئة الحظائر عبر الفحم الحجري، وذلك لتوفر المنشأة مادة المازوت إلى جهات أخرى تعتمد عليه بشكل أساسي كالمشافي والأفران.

وأكد ضرورة تنظيم مهنة بيع الفروج، بحيث يتم طرح المادة بشكل متوازن أي أن يتم طرحه حسب حاجة السوق، وفق آلية توضيب وتجميد تتم عند إنتاج كميات كبيرة ليتم طرحها لاحقاً عند قلة المادة في السوق، موضحاً أن الفروج لا يمكن تخزينه ويتم تسويقه مباشرة بين عمر ٣٥-٤٠ يوماً وإلا يصبح خاسراً بكل حال.

الفقراء يسددون ديونهم للمصارف أكثر من الأغنياء

نسبة التعثر في «التسليف الشعبي» واحد بالألف وفي «العقاري» ٥ بالمئة و«الصناعي» الأكثر تعثراً

عبد الهادي شباط

طغى مصطلح القروض المتعثرة على معظم عناوين المتابعات الحكومية لعمل القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية وتم تشكيل لجان وإيقاف مديرين وعاملين في عملهم على خلفية إجراءات احترازية، ونحن هنا لسنا بوارد تقييم هذا الملف الذي خفت الحديث حوله، ولكنه يقودنا لسؤال عام: ما المنتجات المصرفية الأكثر التزاماً في التسديد وما المنتجات المصرفية الأكثر تعثراً؟

في متابعة أجرتها «الوطن» تبين أن قروض الدخل المحدود هي الأكثر التزاماً لجهة تسديدها من المقترضين وفي تصريح حول الموضوع بين معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أن نسبة التعثر في هذه القروض لا تتجاوز (١) بالألف ويعود ذلك لأن هذه القروض مضمونة بتعهدات محاسبي الإدارات في الجهات العامة إضافة لاشتراط كفلاء تسديد أيضاً من العاملين في الجهات العامة وممن لديهم تأمينات اجتماعية إضافة لآلية التحصيل التي تكون مباشرة عبر اقتطاع أقساط القروض وتحويلها للمصرف المعني، وأن معظم حالات التعثر التي تعتبر حالات استثنائية تكون لأسباب خاصة مثل حالة وفاة المقترض وتأخر بعض الإجراءات القانونية مثل حصر الإرث القانوني أو الشرعي وغيرها.

بينما اعتبر معاون مدير عام المصرف العقاري أكرم درويش أن معدل التعثر في القروض السكنية يقترب من ٥ بالمئة في الحالات والظروف الطبيعية على حين ارتفع هذا المعدل خلال سنوات الحرب لأكثر من ٢٠ بالمئة خاصة للقروض في المناطق التي شهدت توترات وظروفاً أمنية قاسية.

وبين أن ملف القروض المتعثرة حقق خلال الفترة الماضية نتائج مهمة لدى المصرف العقاري وتمت معالجة أكثر من ٩٠ بالمئة من القروض المتعثرة على التوازي لتراجع عدد عمليات الجدولة وإحالة ما تبقى من القروض المتعثرة إلى القضاء ودوائر التنفيذ لعدم تجاوب واستجابة أصحابها للتسديد أو للجدولة بموجب القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥.

وفي القروض الزراعية بين مدير في المصرف الزراعي أن نسبة التعثر في القروض الإنمائية (الزراعية) ذات الأمد المتوسط والطويل التي تتراوح سنوات تسديدها بين ٥-١٠ سنوات متدنية جداً ولا تتجاوز ١ بالمئة، على حين ترتفع نسبة التعثر في القروض الزراعية الموسمية (تمويل المحاصيل) لتصل حتى حدود ٥ بالمئة ويعود ذلك لطبيعة العمل والإنتاج الزراعي.

وبالانتقال للقروض التجارية أوضح مدير في المصرف التجاري السوري أن هناك حالة التزام جيدة بتسديد قروض رأس المال العامل ونسبة المخاطرة والتعثر متدنية كثيراً وأن ذلك غالباً يعود لقصر فترة منح هذا النوع من القروض، وعادة ما يكون أقل من عام وأن نسبة التعثر عادة ما ترتفع مع القروض الطويلة الأجل وخاصة مع تمويل مشاريع جديدة في حالة التأسيس وأنه خلال السنوات الأخيرة تم ضبط الكثير من حالات التمويل التي ترتفع بها معدلات المخاطرة عبر بحث القروض ودراسات الجدوى الاقتصادية بشكل جيد وكيفية التسديد وطبيعة الضمانات المقدمة للحصول على التمويل وكلها تسهم في التخفيف من معدلات التعثر.

لكن حال القروض الصناعية ربما يختلف عما سبق حيث سجلت نسبة التعثر في القروض الصناعية معدلات كبيرة وتجاوز حجم وقيم التعثر في المصرف الصناعي ٣٢ مليار ليرة، لكن مديراً في المصرف الصناعي اعتبر أن ملف التعثر يعود لسنوات ماضية وحالياً تراجع معدل التعثر كثيراً وتمت تسوية ومعالجة الكثير من حالات التعثر الواردة في الملف السابق، وحالياً تظهر مؤشرات المصرف أنه انتقل من حالة الخسارة إلى الربح وذلك بعود لحجم التحصيلات التي تم إنجازها خلال المرحلة الماضية.

حماية المستهلك ترسل رأيها للحكومة حول إعادة الدعم:

إجراء غير مناسب حالياً بسبب التضخم وانخفاض دخل المواطن

رامز محفوظ

بين رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي لـ«الوطن» أن مجلس إدارة الجمعية اجتمع مؤخراً وقدم دراسة اقتصادية حول إعادة توزيع الدعم ورفع عدة مقترحات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يوم الأربعاء الماضي بخصوص ما يثار من الجهات الحكومية بشأن إعادة توزيع الدعم لمستحقيه.

وأكد المعقالي أنه بعد مناقشة هذا الموضوع من مجلس الإدارة تم الوصول إلى العديد من النتائج والمقترحات بأن إعادة تصحيح الدعم من الأمور المقبولة ولكن وفق آليات ودراسات علمية دقيقة ليصال الدعم إلى مستحقيه، وأن الجمعية ترى أن توقيت هذا الإجراء غير مناسب حالياً في ظل الظروف الحالية من تدهور القدرة الشرائية والتضخم الحاصل وانخفاض دخل المستهلك، وأن إعادة توزيع الدعم تستوجب فترات زمنية كافية ومديدة ولا يمكن إقرار ذلك بالواقع الحالي قبل ملاحظة التبعات الناتجة عن هذا القرار وتهيئة الرأي العام قبل إقراره.

وأضاف: إن السؤال المطروح هل هناك دراسة تبين استفادة الفئات المحتاجة من إعادة التوزيع وانعكاس رفع الدعم عن بعض الفئات مما يزيد من حالات الفساد لدى بعض الفئات المستبعدة، وهل ستنخفض الأسعار لباقي السلع غير المدعومة بعد إقرار إعادة توزيع الدعم؟

كما ترى جمعية حماية المستهلك من خلال المقترحات المقدمة أن ما طرحته الحكومة في ظل الواقع الحالي إجراء تعتبره متسرعاً وتدعو إلى تنظيم ندوات علمية بين ممثلين عن فئات المواطنين المختلفة قبل القرار وبمشاركة ممثلين عن جمعية حماية المستهلك.

وبالمحصلة حسب رؤية جمعية حماية المستهلك فإن من الحلول المناسبة للواقع الحالي اقتصادياً وإنتاجياً أن يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج المحلي زراعياً وصناعياً وتجارياً من خلال إصلاح واقع الإجراءات الضريبية الحالية والمساعدة في تأمين حوامل الطاقة للمنتجين بكلف معقولة تنعكس إيجابياً على الأسعار والكلف الأخرى وبالتوازي مع تشديد الرقابة على الأسواق وبالتعاون مع جمعية حماية المستهلك والمجتمع الأهلي لأن خفض الأسعار واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها هو من مسؤولية الحكومة مع الأخذ بعين الاعتبار رفع دخل المستهلك بما يتناسب مع واقع الأسعار الحالي وقدرته الشرائية.